

العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية في محافظات

جمهورية مصر العربية

دكتور
عصام أبو الوفا

دكتور
عل يوسف خليفه

دكتور
حسنى متولى

قسم الاقتصاد الزراعى بكلية الزراعة
جامعة الاسكندرية



مقدمة

تستهدف السياسات الزراعية ضمن ما تستهدفه من أهداف رئيسية تحقيق عدالة توزيع الدخل في داخل المقتصد الزراعي والمقتصديات الازراعية وذلك وفقاً لتصوير سكان هذه المقتصديات لمكونات العدالة التوزيعية . ويتحدد مفهوم العدالة التوزيعية كهدف اجتماعي طبقاً لمفهوم المجتمع وقيمة الاخلاقية والدينية والاجتماعية ومن تحديده لمضمون العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وما يتخذ من اجراءات لتحقيقها . وتعني العدالة محاولة الحد من اتساع الفوارق بين الدخل ومستويات المعيشة وتحديد حد أدنى لمستوى معيشة الفرد .

ويتكامل هدف العدالة التوزيعية مع هدف تحقيق الجدارة الانتاجية الزراعية إلى الحد الذي تتساوى فيه دخول الوحدات المماثلة من الموارد الانتاجية الزراعية والمترتب على تحقيق الجدارة الانتاجية في استخدام الموارد الزراعية . ويقتضى متابعة تحقيق هدف العدالة التوزيعية للدخل القيام باجراء الكثير من الدراسات والبحوث المستمرة للدخول النقدية والعينية لمختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية وغير الزراعية وذلك لتقدير مدى التقارب في توزيع الدخل وتحديد اجراءات الحد من هذه الفروقات واجراءات تقليلها بالوسائل الاقتصادية المناسبة .

ويستخدم لتحقيق هدف عدالة التوزيع للدخل القومى أسلوبين :
أولهما أسلوب استخدام الجهاز السعري الذى يؤدي استخدامه فقط إلى عدم تحقيق هدف الجدارة الانتاجية . فقد يؤدي رفع سعر الوحدة المنتجة من محصول معين لتحقيق مستوى دخل معين لزراع هذا المحصول إلى زيادة دخول كبار الزراع بمقدار أكبر بكثير من مقدار زيادة دخول صغار

الزراع مما يؤدي إلى زيادة الفوارق بين دخول هاتين الفئتين هذا بالإضافة إلى اتساع انتاج هذا المحصول بميزة غير واقعية يترتب عليها تشجيع التوسع فيه على حساب الزروع الأخرى التي قد تنسم بميزة نسبية تفوق بكثير الميزة النسبية لهذا الزرع وبالتالي يترتب على ذلك عدم تحقيق هدف الجدارة الانتاجية في استخدام الموارد الزراعية (١) مما يقتضى قصر استخدام الجهاز السعري على تحقيق هدف الجدارة الانتاجية ويستلزم ذلك وضع أسلوب تخطيطي للأسعار يمكن بمقتضاه تحقيق هدف الجدارة الانتاجية بحيث يؤدي هذا الأسلوب التخطيطي للجهاز السعري إلى قيام جهاز سعري يؤدي إلى تحقيق الجدارة الانتاجية دون التعارض مع هدف عدالة التوزيع الدخل .

أما الأسلوب الثاني فهو استخدام وسائل إعادة التوزيع المباشرة - الوسائل غير السعرية - للدخل وذلك لتحقيق هدف إعادة التوزيع الدخل : وتنطوي هذه الوسائل على تعديل الامتلاكية الزراعية والضرائب والاعانات والخدمات الاجتماعية المؤدية إلى تحسين المستوى التعليمي والصحي والثقافي وتستند هذه الوسائل إلى تحقيق أقصى دخل اقتصادي زراعي قوى أولاً ثم توزيع هذا الدخل وفقاً لمقتضيات عدالة التوزيع لهذا الدخل .

الهدف من البحث

يستهدف هذا البحث الوقوف على :

- ١ - المنوال الامتلاكى الزراعى المصرى قبل وبعد تطبيق قوانين اصلاح الزراعى .

(١) عصام أبو الوفا (دكتور) وعلى يوسف سنية (دكتور) - مقدمة في الاقتصاد

الزراعى - الطبعة الأولى - دار المطبوعات الجديدة - الاسكندرية ١٩٧٥ ص ص ٣٦٧

٢ - أثر قوانين الإصلاح الزراعى فى تحقيق العدالة الامتلاكية وحدة
مشكلة تفتت الحيازات الزراعية .

٣ - العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات
جمهورية مصر العربية .

الأسلوب البحثى ومصادر البيانات

استخدم أسلوب التحليل الاحصائى لدراسة المنوال الامتلاكى الأرضى
الزراعى المصرى قبل وبعد صدور قوانين الإصلاح الزراعى . وقد استخدم
منحنى لورنز (١) لقياس مدى ابتعاد التوزيع الامتلاكى الأرضى الزراعى
المصرى الواقعى عن التوزيع الامتلاكى الأرضى الزراعى المصرى الأمثل
والذى يحقق التناسب بين نسبة عدد الملاك الزراعيين داخل كل فئة امتلاكية
وبين نسبة الرقعة الأرضية الامتلاكية الزراعية التى يمتلكونها . وباستخدام
نسبة جينى (٢) المعدلة أمكن احتساب العدالة الامتلاكية الزراعية فى الفترة
من ١٩٠٠ إلى ١٩٦٥ .

- يطلق على الجزء بين خط التوزيع الامتلاكى الأرضى الزراعى الواقعى ونظيره الأمثل
منطقة عدم المساواة التى تتناسب طرديا مع عدم عدالة التوزيع الامتلاكى للأراضى الزراعية .
ونسبة جينى المعدلة هى نسبة الفرق بين نصف مربع لورنز ومنطقة عدم المساواة الى نصف
مربع لورنز

1. Owen, F. and Jones, R., *Statistics*, Polytch Publishers LTD
Stockport, Bulter = Tanner Ltd, frome and London, 1978,
pp. 34 - 45.
2. Ritson, Christopher, *Agricultural Economics, Principles &
Policy*, crosby Lockwood Staples, London, 1977, pp. 40-41.

والوقوف على مدى تباين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية في محافظات جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٣٩ - ١٩٦١ احتسبت نسبة جيني المعدلة أيضاً بعد رسم منحنيات لورنز بين نسبة عدد الملاك الزراعيين داخل كل فئة امتلاكية وبين نسبة الرقعة الأرضية الزراعية التي يمتلكونها على مستوى المحافظات في سنوات ١٩٣٩، ١٩٥٠، ١٩٦١ . مدى هذا التباين فيما بين المحافظات وفيما بين بيانات التعدادات الزراعية . وقد استخدم أسلوب تحليل التباين * لاختبار مدى معنوية اختلاف العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية للمحافظات المصرية بين بيانات عامي ١٩٥٠ و ١٩٦١ . كما احتسب معامل الاختلاف ** للوقوف على مدى تباين - تشتت - نسب جيني المعدلة فيما بين المحافظات في كل سنة من السنوات التي أجرى فيها التعداد الزراعي .

وقد استخدمت البيانات المتاحة عن التعدادات الزراعية *** للسنوات ١٩٣٩ و ١٩٥٠ و ١٩٦١ وأيضاً البيانات التي تتضمنها نشرات الاقتصاد الزراعي التي تنشرها جميعاً وزارة الزراعة وأيضاً البيانات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في نشراته ومنها نشرة الزمام والمساحات المنزرعة في جمهورية مصر العربية والكتاب الاحصائي السنوي لجمهورية مصر العربية .

* Analysis of Variance.

**Coefficient of Variation.

*** كان آخر التعدادات الزراعية المنشورة هو التعداد الزراعي الرابع في ١٩٦١ وجرت محاولة بعد ذلك لعمل التعداد الزراعي الخامس في ١٩٧٠ وللاسف فان هذا التعداد لم ينشر بعد وكان المفروض أن ينتهي طبعه ونشره في ١٩٧١ راجع : محمد عبد الفضيلي - التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري ١٩٥٢-١٩٧٠ : دراسات في تطور الحالة الزراعية ٩، مصر - الهيئة العامة للكتاب - ١٩٧٨ - ص ٩٠ .

النتائج البحثية

(أولاً) المنوال الامتلاكى الزراعى فى جمهورية مصر العربية

استهدفت السياسة الزراعية المصرية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وتولى الشعب لزمام الحكم الشرعى مراعاة توفير العدالة الامتلاكية للأراضي الزراعية باعادة توزيع الملكية العقارية الزراعية فى مصر توزيعاً هو أقرب للمساواة أو العدالة منه إلى انعدامها (١) حيث تضمنت قانون الاصلاح الزراعى الأول الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ وهو القانون رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٥٢ الذى حدد السقوف الامتلاكية الزراعية بمقدار ٢٠٠ فدان وكذلك القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ والصادر فى ٢٥ يونيو ١٩٦١ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى الأول حيث حدد السقوف الامتلاكية بمقدار ١٠٠ فدان وكذلك القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٩ والصادر فى ٢٥ يونيو ١٩٦٩ والخاص بتعديل بعض أحكام قانون الاصلاح الزراعى الثانى حيث حدد السقوف الامتلاكية بمقدار ١٠٠ فدان للأسرة والى تشمل الزوج والأولاد القصر بمقدار ٥٠ فدان للفرد الذى لا يدخل ضمن الأسرة . وتستهدف هذه القوانين الاصلاحية الزراعية تحديد السقوف الامتلاكية تحقيقاً للعدالة فى توزيع الموارد الأرضية الوطنية وانشاء التعاونيات الزراعية متعددة الأغراض وحماية حقوق العمال الزراعيين .

(١) محمد عبد الودود خليل (دكتور) - الاصلاح الزراعى وسوء التوزيع المزمع للملكية العقارية الزراعية - نشرة علمية رقم ١ - نوفمبر ١٩٥٨ - مطبعة جامعة الاسكندرية -

ويتبين من استعراض وتحليل المنوال الامتلاكى الزراعى المصرى فى خلال الفترة (١) من ١٩٠٠ إلى ١٩٥٢ وقبل صدور قانون الاصلاح الزراعى مدى سوء التوزيع الامتلاكى الزراعى المصرى ، حيث يتبين أن عدد الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات فى نصف قرن من حوالى ٠,٨ مليون مالك فى ١٩٠٠ إلى أكثر من ٢,٦ مليون مالك فى ١٩٥٢ فزادت بذلك نسبة من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة من ٨٣٪ إلى حوالى ٩٤٪ من اجمالى عدد الملاك بينما زادت فى نفس الفترة نسبة الرقعة التى يملكونها من حوالى ٢٢٪ إلى حوالى ٢٥٪. أما نسبة من يملكون أكثر من ٥٠ فدان فقد انخفضت من ١,٥٪ فى ١٩٠٠ إلى حوالى ٠,٤٪ فى عام ١٩٥٢ بينما انخفضت نسبة الرقعة التى يملكونها من ٤٤٪ إلى حوالى ٢٧٪ فى نفس الفترة (جدول ١) .

وقد ترتب على التركيز الامتلاكى المصرى خلال هذه الفترة كثيراً من معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتى تلخص فى السيطرة على مصادر الانتاج والدخل وزيادة الطلب وخاصة طلب كبار الملاك والرأسمالية على الأراضى الزراعية مما أدى إلى ارتفاع شديد فى أسعار وإيجارات الأراضى الزراعية بالرغم من الثبات النسبى للإنتاجية . وقد أدى هذا التركيز الامتلاكى إلى انخفاض الدخول النفريّة العالية الزراعية نظراً لانخفاض الأجور العالية الزراعية مما أدى إلى إهدار قيمة العمل كعنصر من عناصر الانتاج وزيادة أهمية رأس المال كعنصر انتاجى والذى أصبح يمثل السيادة والتحكم فى العمل واستغلاله وقد أدى كل هذا إلى عدم توافر الاستقرار الاجتماعى بين الزراع المصريين .

(١) عصام أبو الوفا (دكتور) وعلى يوسف خليفة (دكتور) - مقدمة فى الاقتصاد الزراعى - المرجع السابق .

ويتبين من استعراض وتحليل أرقام التوزيع الامتلاكى للأراضى الزراعية المصرية فى ١٩٥٢ قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ أن حوالى ٩٧٪ من عدد الملاك الزراعيين البالغ حوالى ٢,٨ مليون مالك يمتلكون حوالى ٤٤٪ من مجموع الرقعة الامتلاكية البالغ قرابة ٦ مليون فدان بينما حوالى ٢,٩٪ من عدد الملاك يمتلكون حوالى ٥٦٪ من مجموع هذه الرقعة (جدول ١) .

وباستعراض أرقام التوزيع الامتلاكى للأراضى الزراعية المصرية قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول فى ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٧٥ وبعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الثالث والواردة فى الجداول ٢ - ٥ يتبين أنه بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٢ أن من يمتلكون أقل من خمسة أفدنة تبلغ نسبتهم حوالى ٩٤,٤٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين وأن الرقعة التى يمتلكونها تبلغ حوالى ٤٦٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة . أما فى عام ١٩٦١ وبعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الثانى فان نسبة هذه الفئة من الملاك بلغت حوالى ٩٤,١٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين فى حين ازدادت الرقعة التى يمتلكونها إلى حوالى ٥٢٪ . أما فى عام ١٩٦٥ فان نسبة هذه الفئة من الملاك بلغت حوالى ٩٤,٥٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين فى حين ارتفعت الرقعة التى يمتلكونها إلى حوالى ٥٧٪ .

أما فى عام ١٩٧٥ فان نسبة هذه الفئة من الملاك بلغت حوالى ٩٥٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين فى حين انخفضت الرقعة التى يمتلكونها إلى حوالى ٥٠٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة . ويلاحظ أن نسبة الرقعة التى يمتلكها هؤلاء الملاك تتجه نحو التزايد خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٥ فى حين انخفضت نسبة رقعة هؤلاء الفئة من الملاك فى عام ١٩٧٥ عما كانت عليه فى عام ١٩٦٥ . كما انخفض مقدار هذه الرقعة من ٣,٦ مليون فدان فى عام ١٩٦٥ إلى ٢,٧ مليون فدان فى عام ١٩٧٥ أى بحوالى ٩٢٤ ألف

فدان خلال ١٠ سنوات أى بمعدل سنوى يبلغ حوالى ٩٢ ألف* فدان وقد يعزى ذلك جزئياً إلى التوسع العمرانى للمباني والمنشآت الخاصة باقامة المساكن أو المشاريع الصناعية والتجارية وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى وذلك على حساب الرقعة الزراعية وربما قد يفسر ذلك أيضاً بأن صغار الملاك فى هذه الفئة يقومون ببيع أراضيهم إلى غيرهم من الملاك ذوى القدرة المالية الأكبر وبالتالي تزيد ملكيتهم ويتحولون إلى فئات الملكية الأعلى ويلاحظ ذلك بوضوح من زيادة رقعة الملاك فى الفئة الامتلاكية التى تمتلك خمسين فدان من ٣٩٢ ألف فدان إلى ٥٢٠ ألف فدان أى بزيادة تبلغ حوالى ١٢٨ ألف فدان بينما تزايد عددهم من ٦ آلاف مالك إلى ٧ آلاف مالك فى عام ١٩٦٥ عنه فى عام ١٩٧٥ .

أما الملاك الزراعيون الذين تزيد ملكيتهم عن ٥٠ فدان فان نسبتهم بلغت بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الأول فى عام ١٩٥٢ حوالى ٠,٤٪ من اجمالى عدد الملاك الزراعيين كما بلغت الرقعة التى يمتلكونها حوالى ٢٠,٣٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة وبلغت نسبة هذه الفئة من الملاك حوالى ٠,٤٪ أيضاً فى عام ١٩٦١ فى حين انخفضت نسبة الرقعة التى يمتلكونها إلى حوالى ١٥,٣٪ وبلغت نسبة هذه الفئة من الملاك حوالى ٠,٣٪ من اجمالى الملاك الزراعيين فى عام ١٩٦٥ واستمر الانخفاض فى نسبة الرقعة التى يمتلكونها فبلغت حوالى ١٢,٠٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة . أما فى عام ١٩٧٥ فان نسبة هذه الفئة من الملاك بلغت حوالى ٠,٢٪ من اجمالى الملاك الزراعيين فى حين استمر الانخفاض فى نسبة الرقعة التى يمتلكونها فبلغت حوالى ٩,٣٪ من اجمالى الرقعة المنزرعة وذلك لصالح الملاك فى الفئات الأقل من الملكية وهذا يعنى التحسن النسبى الذى طرأ على توزيع الملكيات الزراعية فى مصر فى تلك السنوات مقارناً بنظيره قبل عام ١٩٥٢ (الجداول ٢ - ٥) .

* هذه البيانات مصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب السنوى لجمهورية مصر العربية ١٩٥٢-١٩٧٨ .

جدول (١) توزيع الملكية الزراعية قبل صدور قانون الاصلاح الزراعى
الأول فى عام ١٩٥٠ .

فئات الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة المئوية	
			عدد الملاك	المساحة
			%	%
أقل من ٥ أفدنة	٢٦٤٢	٢١٢٢	٩٤,٣	٢٥,٤
٥ — ١٠	٧٩	٥٢٦	٢,٨	٨,٨
١٠ — ٢٠	٤٧	٦٣٨	١,٧	١٠,٧
٢٠ — ٥٠	٢٢	٦٥٤	٠,٨	١٠,٩
٥٠ — ١٠٠	٦	٤٣٠	٠,٢	٧,٢
١٠٠ — ٢٠٠	٣	٤٣١	٠,١	٧,٣
٢٠٠ فأكثر	٢	١١٧٧	٠,١	١٩,٧
الجملة	٢٨٠١	٥٩٨٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : وزارة الزراعة — مركز البحوث الزراعية — الاقتصاد
الزراعى — نشرة شهرية يصدرها معهد بحوث الاقتصاد الزراعى والاحصاء
الجزء الأول ١٩٧٨ . — الشركة المصرية للطباعة والنشر — ص ٨ — ١١

جدول (٢) توزيع الملكية الزراعية بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى
عام ١٩٥٢ .

النسبة المئوية		المساحة بالألف فدان	عدد الملاك بالألف	فئات الملكية
المساحة	عدد الملاك			
%	%			
٤٦,٥	٩٤,٤	٢٧٨١	٢٨٤١	أقل من ٥ أفدنة
٨,٨	٢,٦	٥٢٦	٧٩	٥ — ١٠
١٠,٧	١,٦	٦٣٨	٤٨	١٠ — ٢٠
١٣,٧	١,٠	٨١٨	٣٠	٢٠ — ٥٠
٧,٢	٠,٢	٤٣٠	٦	٥٠ — ١٠٠
٧,٢	٠,١	٤٣٧	٣	١٠٠ — ٢٠٠
٥,٩	٠,١	٣٥٤	٢	٢٠٠ فأكثر
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٥٩٨٤	٣٠٠٨	الجملة

المصدر : نفس مرجع جدول ١ .

جدول (٣) توزيع الملكية الزراعية بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى
عام ١٩٦١ :

النسبة المئوية		المساحة بالألف	عدد الملاك	فئات الملكية
المساحة	عدد الملاك	فدان	بالألف	
%	%			
٥٢,١	٩٤,١	٣١٧٢	٢٩١٩	أقل من ٥
٨,٦٥	٢,٦	٥٢٦	٨٠	٥ — ١٠
١٠,٥	٢,١	٦٣٨	٦٥	١٠ — ٢٠
١٢,٥	٠,٨	٨١٨	٢٦	٢٠ — ٥٠
٧,١	٠,٢	٤٣٠	٦	٥٠ — ١٠٠
٨,٢	٠,٢	٥٠٠	٥	١٠٠
١٠٠,٠	١٠٠,٠	٦٠٨٤	٣١٠١	الجملة

المصدر : نفس مرجع جدول (١) .

جدول (٤) : توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٦٥

فئات الملكية	عدد الملاك بالألف	المساحة بالألف فدان	النسبة عدد الملاك	النسبة المساحة	المتوية المساحة %
أقل من ٥ أفدنة	٣٠٣٣	٣٦٩٣	٩٤,٥	٥٧,١	
٥ — ١٠	٧٨	٦١٤	٢,٤	٩,٥	
١٠ — ٢٠	٦١	٥٢٧	١,٩	٨,٢	
٢٠ — ٥٠	٢٩	٨١٥	٠,٩	١٢,٦	
٥٠ — ١٠٠	٦	٣٩٢	٠,٢	٦,١	
١٠٠	٤	٤٢١	٠,١	٦,٥	
الجملة	٣٢١١	٦٤٦٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	

المصدر : نفس مرجع جدول ١ .

جدول (٥) توزيع الملكية الزراعية عام ١٩٧٥*

فئات الملكية	عدد الملاك	المساحة	النسبة المئوية	
	بالآلاف	بالآلاف فدان	عدد الملاك المساحة	
			%	%
أقل من ٥ أفدنة	٣١٩٠	٢٧٦٩	٩٥,٠	٤٩,٧
٥ — ١٠	٩٢	٦١٧	٢,٧	١١,١
١٠ — ٢٠	٤٤	٥٨٦	١,٣	١٠,٥
٢٠ — ٥٠	٢٣	٦٨٢	٠,٧	١٢,٢
٥٠ فدان	٧	٥٢٠	٠,٢	٩,٣
١٠٠ فدان **	٧	٥٢٠	٠,٢	٩,٣
١٠٠ فدان	٢	٣٩٨	٠,١	٧,١
الجملة	٣٣٥٨	٥٥٧٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠

* لا يشمل أملاك الحكومة من الأراضي الصحراوية والبور والأراضي تحت التوزيع .

** تمثل الشركات والهيئات والأفراد .

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — الكتاب الاحصائى السنوى لجمهورية مصر العربية ٥٢ — ١٩٧٨ — يوليو ١٩٧٩ .

ثانياً) أثر قوانين الاصلاح الزراعى فى تحقيق العدالة الامتلاكية

أدى صدور وتنفيذ قانون الاصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له إلى الاستيلاء على الأراضى الخاضعة لحكم القانون مع تعويض الملاك بما يوازى ١٠ أمثال القيمة التجارية للأراضى والتي كانت تقدر بسبعة أمثال الضريبة المربوطة عليها . وكانت هذه التعويضات تدفع فى صورة سندات حكومية تستهلك فى مدى ٣٠ سنة بسعر فائدة ٣٪ خفضت فى ١٩٥٨ إلى ١,٥٪ وامتد مدى استهلاكها إلى ٤٠ سنة وأوقع دفع هذه التعويضات ابتداء من مارس ١٩٦٤ . وتم توزيع الأراضى المستولى عليها على المنتفعين من صغار الزراع بواقع ٢ إلى ٥ أفدنة طبقاً لنوع التربة وعائلة المنتفع على أن يدفع ثمنها على أقساط سنوية على مدى ٤٠ سنة بسعر فائدة تبلغ حوالى ٣٪ . وقد خفض ثمن الأرض الموزعة إلى الربع والغى سعر الفائدة اعتباراً من ١٩٦٤ .

وقد بلغ اجمالى رقعة الأراضى الزراعية الزائدة عن السقف الامتلاكية التى حددتها قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة والتى تم توزيعها على صغار المنتفعين خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٥ بحوالى ٨٣٢ ألف فدان وهى تمثل حوالى ٧٩,٥٪ من اجمالى رقعة الأراضى الموزعة خلال نفس الفترة البالغ حوالى ١,٠٤٦ مليون فدان ويمثل الجزء الباقى أراضى الهيئات والمؤسسات والبالغة حوالى ١٨٤ ألف فدان وهى تمثل حوالى ١٧,٦٪ وأراضى طرح النهر التى تبلغ حوالى ٣٠ ألف فدان أى حوالى ٢,٩٪ من اجمالى الأراضى الموزعة . كما يبلغ اجمالى عدد الأسر المستفيدة خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٥ حوالى ٣٤٩ ألف أسرة (جدول ٦) .

وباحتساب نسبة جينى المعدلة أمكن احتساب العدالة الامتلاكية الأرضية الزراعية المصرية وقد تبين أنها تبلغ حوالى ٢٢٪ و ٢١,٧٪ و ٤٩,٦١٪ و ٦٦٪ فى السنوات ١٩٣٩ و ١٩٥٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ على التوالى .

جدول (٦) رقعة الأراضي الموزعة وعدد الأسر المستفيدة نتيجة تطبيق
قوانين الإصلاح الزراعي حتى عام ١٩٧٥

البيان	المساحة	الأسر
المستفيدة	بالفدان	
إجمالي الأراضي المزروعة	١٠٤٦٢١٧	—
أراضي الهيئات والمؤسسات	١٨٤٤١١	—
أراضي طرزح النهر	٢٩٧٥٥	—
القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢	٣٨١١٩٤	١٥١٦٧٠
القانون ١٢٧ لسنة ١٩٦١	١٠٨٥١٣	٤٩٦٢٧
أراضي الأوقاف ١٥٢ لسنة ١٩٥٧	١٤٤٧١٢	٥٧١٥٦
أراضي الوقف المشترك ٤٤ لسنة ١٩٦٢	٤٨٥٩١	٢٣٧٦٢
القانون ١٥ لسنة ١٩٦٣	٣١٥٧٠	١٥١٦٣
أراضي الحراسات ٥٥٥ مكرر لسنة ١٩٥٦	٨٣٨٧٣	٣٨٥١٣
أراضي الشركات والهيئات ٥٥٥ مكرر لسنة	٣١٧٦١	١٢٤٠٤
أراضي مخالفة حيازة	٩٨	٤٩
أراضي أملاك أميرية	١٦٠٠	٣٣٦
قانون ٥٠ لسنة ١٩٦٩	١٣٩	٦٦

المصدر :

- ١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الزمام والمساحات
المزروعة في جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٥ - مرجع رقم ٧٩/١٢٤٢٣٠٧١
مارس ١٩٧٩ .
- ٢ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي
السنوي لجمهورية مصر العربية - القاهرة - اكتوبر ١٩٧٧ .

وهذا يعنى التحسن النسبى الذى طرأ على توزيع الملكيات الزراعية فى مصر فى تلك السنوات حيث اقترب التوزيع النسبى من وضع العدالة أو بمعنى أدق فقد ابتعد عن الوضع الاسوء للملكية الزراعية .

(ثالثاً) أثر قوانين الاصلاح الزراعى فى حدة مشكلة التفتت الحيازى

حاول قانون الاصلاح الزراعى حل مشكلة التجزء والتشتت الحيازى والى تعنى تقسيم المزرعة التى يحوزها شخص واحد مالكاً أو مستأجر إلى أكثر من قطعة صغيرة بوضع حد أدنى للملكية الزراعية وهو خمسة أفدنة لا تقل عنها بسبب التوريث أو طرق التصرف الأخرى وألزمت ذوى الشأن أن يتفقوا على من تؤول اليه ملكية الأراضى منهم وإذا تعذر الاتفاق بينهم رفع الأمر إلى المحكمة للفصل فيمن تؤول اليه الأرض فإذا لم يوجد من يستطيع الوفاء بباقى الأنصبة قررت المحكمة بيع الأرض بالمزاد. غير أن هذه المحاولة لم تنجح وذلك لصعوبة اتفاق الورثة على التخلي عن أنصبتهم بسبب عدم وجود مصادر أخرى للارتزاق وأيضاً بسبب ما تضيفه ملكية الأرض من مكانة اجتماعية على صاحبها ومن ناحية أخرى ولعدم قدرة من تؤول اليه الأرض على تعويض المتنازلين عن أنصبتهم (١)

وعلى أثر تطبيق قانون الاصلاح الزراعى ونتيجة لما سبق من اخفاقه فى حل مشكلة التجزؤ ازداد عدد الملاك الزراعيين الذين يمتلكون خمسة أفدنة فأقل من حوالى ٢,٦ مليون مالك فى ١٩٥٠ إلى حوالى ٣ مليون مالك فى عام ١٩٧٥ . وازدادت نسبة الرقعة التى يمتلكونها من حوالى ٣٥٪ من اجمالى الرقعة المزرعة إلى حوالى ٥٠٪ منها خلال نفس الفترة . ووفقاً لقوانين

عنه

(١) محمد حلمى عبد اللطيف مبروك الصيفى - السيادة الزراعية فى جمهورية مصر العربية : ماضيها وحاضرها ومستقبلها - رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية . - الاسكندرية ١٩٧٣ .

التوريث التي تقرر تقسيم الملكية الزراعية بين الورثة وهي مشكلة لها جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والدينية ويظهر أثرها بشدة في حالة المزارع الصغيرة السعة فقد أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة تفتت الحيازة الزراعية في مصر وما تنطوي عليه من ارتفاع متوسط التكاليف الانتاجية للوحدة وبالتالي انخفاض جدارتها الانتاجية وذلك لانخفاض كفاءة الموارد الزراعية الأرضية وغير الأرضية وصعوبة وربما استحالة استخدام الآلات الزراعية والأساليب الزراعية الحديثة وأيضاً انخفاض الكفاءة التسويقية (١)

وقد ربط القانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٥٢ للإصلاح الزراعي بين حق الانتفاع بملكية الأراضي الموزعة وبين الانتظام في جمعيات تعاونية تضم أراضي المنتفعين في القرية الواحدة حتى يتسنى توفير مستلزمات الانتاج والقروض والاشراف على تنظيم استغلال وزراعة الأراضي والقيام بتسويق الزروع الرئيسية للاعضاء بهدف تحويل الملكيات الصغيرة إلى وحدات انتاجية قوية وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية التي تم انشائها لتحقيق هذا الغرض حوالي ٦٣٤ جمعية محلية على مستوى القرية وحوالي ١٣ جمعية مشتركة على مستوى المناطق وجمعية تعاونية عامة على المستوى القومي بحلول عام ١٩٦٩ (٢) وذلك ادراكاً من المسؤولين عن قانون الإصلاح الزراعي لمشكلة التفتت الحيازي وضعف المقدرة التمويلية والادارية للمنتفعين بأراضي الإصلاح الزراعي . الا أن التعاونيات الزراعية المصرية قد عجزت حتى الآن عن

(١) كمال ساطان (دكتور) صلة التنمية الزراعية بتحقيق الأمن الغذائي في جمهورية مصر العربية - ندوة عن التخطيط العلمي لتوفير الأمن الغذائي في مصر - كلية الزراعة جامعة الاسكندرية - المنعقد خلال الفترة من ٣ - ٥ يوليو ١٩٧٦ - الاسكندرية .

(٢) محمد حلمي عبد الطاييف مبروك الصفي - السياسة الزراعية في جمهورية مصر العربية ماضيها وحاضرها ومستقبلها - المرجع الأسبق .

الاسهام بدور فعال فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء الزراعية أو غير الزراعية لمجابهة الحركة التعاونية لمعوقات متعددة فى مختلف مجالاتها التطبيقية () .

وتتضح صورة تفتت الحيازات الزراعية المصرية من استعراض البيانات الواردة فى جدول ٨٠٧ إذ يتبين أن اجمالى عدد الحيازات فى عام ١٩٥٠ بلغ حوالى مليون حيازة ويبلغ المتوسط العام لرقعة الحيازة حوالى ٦,١ فدان ويلاحظ تركيز عدد الحيازات فى السعة الحيازية الأقل من خمسة أفدنة حيث بلغ عدد تلك الحيازات حوالى ٧٨٧ ألف حيازة وهى تمثل ٧٨,٥% من اجمالى عدد الحيازات . فى حين انخفض المتوسط العام للسعة الحيازية إلى حوالى ٣,٨ فدان فى عام ١٩٦١ وارتفع عدد الحيازات الأقل من خمسة أفدنة إلى حوالى ١,٤ مليون حيازة ممثلة بذلك ٨٤% من اجمالى عدد الحيازات فى نفس العام . ويلاحظ أيضاً استمرار انخفاض المتوسط العام للسعة الحيازية إلى حوالى ٢,٠٢ فدان فى عام ١٩٧٥ واستمرار ارتفاع عدد الحيازات الأقل من خمسة أفدنة إلى حوالى ٢,٢ مليون حيازة وهى تمثل بذلك حوالى ٩٢% من اجمالى عدد الحيازات فى نفس العام (جدول ٧ وجدول ٨) .

وبذلك تتضح المشكلة الحيازية الزراعية الوطنية المصرية والتى تتبلور فى انخفاض الجدارة الادارية المزرعية الناجمة عن ضيق السعات المزرعية وتفتتها وتشتتها وعن كبر عدد أصحاب المزارع المصرية وانخفاض وقلة الطاقة والجدارة الادارية لهم إذ أن غالبيتهم من صغار الزراع الذين تعوزهم المعارف والمدارك الادارية العصرية ومثل هذه

(١) ماهر محمد مهداوى همدى - أثار التمويل الزراعى على تنمية انتاجية المحاصيل الحقلية الرئيسية فى جمهورية مصر العربية - رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية - الاسكندرية - ص ٩٨ .

جدول (٧) عدد الحائزين وفئات الجيازات الزراعية في جمهورية مصر العربية وفقاً لتعدادى ١٩٥٠ و ١٩٦١

١٩٦١				١٩٥٠			
جولة	متوسط	عدد	جولة	متوسط	عدد	جولة	متوسط
الجيازات	الجيازات	الجيازات	الجيازات	الجيازات	الجيازات	الجيازات	الجيازات
ألف فدان	فدان	ألف	ألف فدان	فدان	ألف	ألف فدان	فدان
٢٣٥٤,٤	١,٧	٨٤,١١	١٣٨١	١٤١٦,٦	١,٨	٧٨,٥	٧٨٧
٢٥٣٢,٥	١٠,١	١٥,١٦	٢٥١	٢٣١١,٤	١١,٥	٢٠,٠	٢٠١
١٣٣٥,٨	١٢٨,٤	٠,٦٣	١٠,٤	٢٤٢٢,٥	١٦١,٥	١,٥	١٥
٦٢٢٢,٧	٣,٨	١٠٠	١٦٤٢	٦١٥٠,٥	٦,١٣	١٠٠	١٠٠٣
الاجمالى				الاجمالى			

المصدر : جمعت واحسبت من : ١ - شرين أحمد شريف - أثر الجدارة الادارية الزراعية على الجدارة الانتاجية للموارد الزراعية في مركز أبو حمص بمحافظة البحيرة - رسالة ماجستير - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الاسكندرية - ١٠٧٩ - ص ص ٦ - ٧ .

2. National Bank of Egypt, *Economic Bulletin*, Vol. 31, No. 3 Cairo, 1978, P. 342.

جدول (٨) عدد الحائزين وفئات الحيازات الزراعية بجمهورية مصر

العربية في عام ١٩٧٤-١٩٧٥

السعة الحيازية	عدد الحائزين	%	متوسط الحيازات فدان	إجمالي الحيازات ألف فدان
أقل من فدان	١٠٨٢,٤	٤٣,٣	٠,٦٥	٧٢١,٧
من ١ - ٣ فدان	٩١٧,٤	٣٦,٧	١,٦٤	١٥٠٨,٦
أكثر من ٣ - ٥	٢٩٩,٩	١١,٩	٣,٣١	٩٩٣,٣٤
أكثر من ٥ - ١٠	١٣٦,٩	٥,٤	٦,٣١	٨٦٤,٨
أكثر من ١٠ - ٥٠	٦٥,١	٢,٧	١٥,٢	٩٨٨,٦
الإجمالي	٢٥٠١,٧	١٠٠,٠	٢,٠٢	٥٤٠٦٨,٠

المصدر : جمعت واحتسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الزمام والمساحات المنزرعة

في جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٠ - مرجع رقم ٢٤٢٣٠٧١ ٧٩٪ -

مارس ١٩٧٩ - جدول ٣٨ .

المزارع تكون غير صالحة لتنفيذ الأساليب المزرعية التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية العصرية فهي لا تتسع لتنفيذ العمليات الميكانيكية أو التسويقية التي تفوق طاقتها الادائية مثل هذه الساعات المزرعية الضيقة التي يتعذر في ظلها أيضاً الانتفاع على نطاق واسع بالخدمات التمويلية البنكية الخاصة والعامة .

ويرى البعض ضرورة مجابهة هذه المشكلة ورفع كفاءة النظام التعاوني الزراعي المصرى ومساهمة التعاونيات الزراعية فى وضع خطة التجميع الزراعى شبه الحيازى (١) الذى ينطوى على تجميع المزارع الصغيرة المماثلة فى مزيروعات أكبر وتنفيذ الدورات الزراعية مع مراعاة التنفيذ الشامل الدقيق للتجميع الزراعى التى يتضمنها القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتطوير أساليب ووسائل الميكنة الزراعية بما يتناسب مع الساعات المزرعية الصغيرة نسبياً والموفرة لمورد العمل بالنسبة لمورد رأس المال مع العمل على تجنب تلك المشكلة فى الأراضى المستصلحة والمستزرعة حديثاً (٢) .

(رابعاً) العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات

جمهورية مصر العربية .

للقوف على مدى العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضى الزراعية فى محافظات جمهورية مصر العربية احتسبت نسبة جينى المعدلة بعد رسم مهنيات لورنز بين النسبة المئوية للملاك الزراعيين داخل كل فئة امتلاكية وبين نسبة الرقعة الأرضية الزراعية التى يمتلكونها فى مختلف المحافظات وذلك فى السنوات التى تم فيها اجراء التعدادات الزراعية خلال الأعوام ١٩٣٩ و ١٩٥٠ و ١٩٦١ ويوضح جدول ٩ تباين نسب جينى وبالتالي تباين

(١) فوزى الدناصورى التجميع الزراعى التعاونى المزرعى والمزرعى بمحافظة كفر الشيخ بالجمهورية العربية المتحدة - رسالة ماجستير - قدم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة الأسكندرية - الأسكندرية ١٩٦٦ .

(٢) رئاسة الجمهورية - المجلس القومى للانتاج القومى للانتاج والشئون الاقتصادية - شعبة الانتاج الزراعى - تقرير فى شأن تفتت الحيازة الزراعية وأساليب مواجهتها فى مصر - القاهرة - ١٩٧٦ .

العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية في محافظات جمهورية مصر العربية خلال هذه السنوات . ويلاحظ ارتفاع العدالة التوزيعية في مختلف المحافظات في عام ١٩٦١ عن نظيرتها في عام ١٩٥٠ على أثر تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى .

وقد تم استخدام أسلوب تحليل التباين* لاختبار مدى معنوية اختلاف العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية بين بيانات عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ . واستناداً إلى الجدول رقم ١٠ يمكن تقرير وجود اختلاف معنوى بين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية بين سنتى تعداد ١٩٥٠ و ١٩٦١ وهذا الاختلاف معنوى على المستوى الاحتمالى ٠,٠١ مما يوضح أثر تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى على العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية المصرية .

وليبيان مدى تباين - تشتت - نسب جينى المعدلة وهو ما يعنى تباين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية فيما بين المحافظات فى كل سنة من السنوات التى أجرى فيها التعداد الزراعى احتسب معامل الاختلاف** وقد تبين أنه يبلغ ٤٥,٨ ٪ و ٢٧,٩ و ٢٨,٣ فى السنوات ١٩٣٩ ، ١٩٥٠ ، و ١٩٦١ على التوالى . ومن ذلك يتضح أن هناك فرق كبيرة فى درجة تباين أى اختلاف العدالة التوزيعية للأراضي الزراعية فيما بين المحافظات المصرية فى عام ١٩٣٩ عن عامى ١٩٥٠ ، ١٩٦١ ويلاحظ أيضاً أن درجة الاختلاف فى العدالة فيما بين المحافظات تقترب فى عام ١٩٥٠ من مثيلتها فى عام ١٩٦١

* Analysis of Variance.

**Coefficient of Variation.

(١) معامل الاختلاف هو أدق مقاييس التشتت النسبى وهو الذى يستعمله الإحصائيون. عادة لمقارنة تشتت المجموعات راجع - محمد مظلوم حمدي (دكتور) - طرق الأحصاء - الطبعة الخامسة - دار المعارف - الإسكندرية - ١٩٦٥ - ص ١٨٩ .

جدول (٩) العدالة الامتلاكية للأراضي الزراعية في محافظات جمهورية مصر العربية خلال الفترة ١٩٣٩ - ١٩٦١ .

بيان	العدالة الامتلاكية %		
	١٩٦١	١٩٥٠	١٩٣٩
جمهورية مصر العربية	٤٩,٦	٢١,٧	٢٢,٠
محافظات مصر الشمالية	٣٤,٠	٢٠,٢	٢٦,٤
الاسكندرية	٣٥,٢	—	—
البحيرة	٣٣,٠	٤١,١	١٧,٤
السويس	٤٩,٨	—	—
دمياط	٣٧,٠	—	—
الدقهلية	٣٢,٠	٢١,٤	٢٤,٦
الشرقية	٢٩,٦	١٩,٧	٢٢,٠
كفر الشيخ	٤٠,٧	١٨,٨	—
الغربية	٣٨,٦	٢٢,٧	٢٢,٠
المنوفية	٣٩,٤	٣٦,٤	٣٨,٣
الاسماعيلية	٤٩,٨	—	—
محافظات مصر الجنوبية	٣٤,٠	٢٤,٤	٢٧,٠
مصر الجنوبية الدانية	٣٤,٢	١٧,٣	٢٦,٢
القاهرة	٢٣,٠	—	—
الجيزة	٣٣,٨	٢٦,٢	٣٠,٤
بنى سويف	٣٦,٠	٢٥,٤	٢٨,٨
الفيوم	٣٢,٥	٢٧,٢	٢٥,٠
المنيا	٣٠,٢	١٨,٤	١٥,٢
مصر الجنوبية القاصية	٣٦,٣	٢٨,٦	٣٠,٠

جدول ٩ - تكملة

٣٤,٤	٢٧,٦	٢٩,٦	أسيوط
٤٠,٢	٣٥,٦	٣٨,٢	سوهاج
٣٨,٠	٢٧,٦	٣٠,٢	قنا
٣٨,٠	١٦,٢	١٩,٨	أسوان

المصدر : احتسبت برسم منحنيات لورنس للمحافظات في سنوات التعدادات الزراعية خلال الفترة ١٩٣٩ - ١٩٦١ تم احتسبت نسبة جيني المعدلة وهي تمثل العدالة الامتلاكية للأراضي الزراعية

وهذا يعنى أن درجة اختلاف العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية فيما بين المحافظات تنجه نحو الانخفاض ويعزى ذلك بطبيعة الحال إلى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى .

ويلاحظ تفاوت المحافظات المصرية من حيث مدى تحقيق العدالة الامتلاكية فيما بينها مقاسة بمقدار الزيادة التى طرأت فى نسب جيني فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦١ ويمكن ترتيب المحافظات من هذه الزاوية وفقاً لبيانات الجدول ١١ حيث تحتل محافظة كفر الشيخ المرتبة الأولى بينما تحتل محافظة المنوفية المرتبة الأخيرة . ويعزى ذلك التفاوت إلى اختلاف هذه المحافظات من حيث مدى توزيع الملكية الزراعية على السكان بكل محافظة إذ يلاحظ أن المحافظات التى كانت تعاني من سوء توزيع ملكية الأرضي الزراعية قبل صدور قوانين الإصلاح الزراعى وانتشار الاقطاع بها مثل محافظة كفر الشيخ تحتل المراتب الأولى من حيث مقدار الزيادة المحققة فى عدالة التوزيع (جدول ١١) .

ويبلغ اجمالى رقعة الأراضى التى تم الاستيلاء عليها وتوزيعها وفقاً لقوانين الإصلاح الزراعى حوالى ٨٣٢ ألف فدان وتم توزيعها على ٣٤٨ ألف أسرة حتى عام ١٩٧٥. وتحتل محافة البحيرة المرتبة الأولى من حيث رقعة الأراضى الموزعة حيث تبلغ نسبة رقعة الأراضى الموزعة بها حوالى ٢٣٪ من اجمالى رقعة الأراضى الموزعة بالجمهورية كما تحتل المرتبة الأولى من حيث عدد الأسر المستفيدة أيضاً إذ بلغ عدد الأسر المستفيدة فيها حوالى ٦٦ ألف أسرة أى حوالى ١٩٪ من اجمالى عدد الأسر المستفيدة بالجمهورية. ويوضح جدول ١٢ رقعة الأراضى الموزعة وعدد الأسر المستفيدة فى كل محافظة خلال الفترة ١٩٥٣ - ١٩٧٥ .

جدول (١٠) تحليل التباين* لنسب جينى المعدلة لسنوات ١٩٥٠ و ١٩٦١

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	التباين
بين التعدادات	٨٩١,٧	١	٨٩١,٧
داخل التعدادات (الخطأ)	٧٥٥,٠	٢٦	٢٩,٠٤
ف المحتسبة = ٣٠,٧٠	ف الجدولية على المستوى الاحتمالى	٧,٧ = ١٪	

* احتسب المتوسط العام لنسب جينى على أساس ٣٥,٦٥٪ وعدد الملاحظات ٢٨ وقد استبعدت بيانات محافظات الاسكندرية والسويس ودمياط والاسماعيلية والقاهرة لعدم توافر بيانات عنها فى تعداد ١٩٥٠ .
المصدر : احتسبت من جدول ٨ .

جدول (١١) زيادة العدالة الامتلاكية الأرضية الزراعية في محافظات جمهورية مصر العربية خلال الفترة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٦١ .

المحافظة		الفرق في العدالة بين		المحافظة		الفرق في العدالة بين	
١٩٦١-١٩٥٠		الترتيب		١٩٦١-١٩٥٠		الترتيب	
٨	١٠,٤	٣	بني سويف	١٨,٩	١٠,٦	٧	الدقهلية
٥	١٥,٣	٩	الفيوم	٩,٩	٢١٩	١	الشرقية
٦	١١,٨	٤	المنيا	١٥,٩	٣,٠	١٣	كفر الشيخ
١١	٦,٨	١٠	أسيوط	٧,٦	٣,٠	١٣	الغربية
١٢	٤,٦	١٣	سوهاج	٣,٠	٣,٠	١٣	المنوفية
٨	١٠,٤	١٠	قنا	٧,٦	٣,٠	١٣	الجيزة
٢	٢١,٨	١٠	أسوان	٧,٦	٣,٠	١٣	

المصدر : جمعت واحتسبت من جدول ٩ .

جدول (٢) رقعة الأراضي الموزعة وعدد الأسر المستفيدة نتيجة
تطبيق قوانين الإصلاح الزراعى بالمحافظات من ١٩٥٣ الى ١٩٧٥

المحافظات	رقعة الأراضي		الأسر المستفيدة	
	بالفدان	%	أسرة	%
إجمالى	٨٣٢٠٥١	١٠٠,٠٠	٣٤٨٧٤٦	١٠٠,٠٠
الاسكندرية	٣٣٩٧	٠,٤٠	١٤٠٨	٠,٤٨
دمياط	١٩١٤٦	٢,٣٧	٦٧٦٨	١,٩٤
الدقهلية	١٢٤١٦٤	١٤,٩٢	٥٠٨٥٧	١٤,٥٨
الشرقية	٩٢٩٥٨	١١,١٧	٤٢١٧٣	١٢,١٠
القليوبية	١٦٢٢٤	١,٩٥	٧٦٠٥	٢,١٨
كفر الشيخ	٧٠٧٣٦	٨,٥٠	٢٧٥٠٩	٧,٨٨
الغزيرة	٦٠٥١٢	٧,٢٧	٢٧٦٨٧	٧,٩٣
المنوفية	٢٠٥٥٦	٢,٤٧	٩٩٦٢	٢,٨٥
البحيرة	١٩١٦٤٥	٢٣,٠٣	٦٥٩٢٦	١٨,٩٠
الاسماعيلية	١١٥٢٧	١,٣٨	٤٤٥٢٣	١,٢٧
الجيزة	١٠٩٩٠	١,٣٢	٥٩٨٧	١,٧٢
بنى سويف	٢٩٠٦٠	٣,٤٩	١٤٠١٢	٤,٠٢١
الفيوم	٢٤٦٦٠	٢,٩٦	٢٠٤٢١	٥,٨٥
المنيا	٦٥٧٢١	٧,٨٩	٣٠١٥٩	٨,٦٥
أسيوط	١٣٩٠١	١,٦٧	٧٤٠٦	٢,١٢
سوهاج	١٠٢٧٠	١,٢٣	٥٥٥٠	١,٥٩
قنا	٣٢٨٥٦	٣,٩٥	١٤٧٥٧	٤,٢٣
أسوان	١٣١٢٨	١,٥٧	٦١٣٦	١,٧٦

المصادر : جمعت واحتسبت من : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

الزمام والمساحات المزروعة فى جمهورية مصر العربية عام ١٩٧٥ - مرجع
رقم ٣٠٧١ ١٢/٧٩ مارس ١٩٧٩ .

خاتمة

يتضح من استعراض وتحليل وتأويل نتائج البحث أنه فيما يتعلق بالمنوال الامتلاكى الأراضى الزراعية المصرية يتبين استمرار تزايد نسبة الرقعة التى يمتلكها الملاك الذين تقل ملكيتهم عن خمسة أفدنة مع ثبات نسبة هؤلاء الملاك إلى اجمالى عدد الملاك الزراعيين خلال الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٦٥ فى حين تنخفض نسبة الرقعة التى يمتلكها الملاك الذين تزيد ملكيتهم عن خمسون فدان مع الانخفاض النسبى فى عددهم خلال نفس الفترة وهذا يعنى التحسن النسبى الذى طرأ على توزيع الملكيات الزراعية فى مصر فى تلك السنوات مقارنةً بنظيره قبل عام ١٩٥٢ .

وفما يتعلق بأثر قوانين الإصلاح الزراعى فى تحقيق العدالة الامتلاكية يتبين أن العدالة الامتلاكية بلغت حوالى ٢٢٪ و ٢١,٧٪ و ٤٩,٦٪ و ٦٦٪ فى السنوات ١٩٣٩ و ١٩٥٠ و ١٩٦١ و ١٩٦٥ على التوالى وهذا يعنى اقتراب التوزيع النسبى للملكيات الزراعية فى مصر من وضع العدالة أو بمعنى آخر ابتعاده عن وضع سوء توزيع الملكية الزراعية. وعلى أثر تطبيق قانون الإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له وزيادة عدد الملاك الزراعيين الذين يمتلكون خمسة أفدنة فأقل وارتفاع نسبة الرقعة التى يمتلكونها تفاقمت مشكلة تهمنت الحيازة الزراعية والتى ينبغى مجابهتها . حيث بلغ المتوسط العام للسعة الحيازية حوالى ٢ فدان فى عام ١٩٧٥ وبلغ عدد الحيازات الأقل من خمسة أفدنة حوالى ٢,٢ مليون حيازة تمثل حوالى ٩٢٪ من اجمالى عدد الحيازات فى نفس العام ، فى حين كان المتوسط العام للسعة الحيازية حوالى ٦,١ افدن فى عام ١٩٥٠ وكان عدد الحيازات الأقل من خمسة أفدنة يبلغ ٧٨٧ ألف حيازة تمثل ٧٨٪ من اجمالى الحيازات فى نفس العام .

وفيما يتعلق بالعدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية في محافظات جمهورية مصر العربية يتضح تباين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي فيما بين المحافظات المصرية في سنوات التعدادات ١٩٣٩ - ١٩٦١ ويتبين أيضاً ارتفاع العدالة التوزيعية الامتلاكية في عام ١٩٦١ على أثر تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي عما كانت عليه في عام ١٩٥٠ . وقد تأكد ذلك باستخدام تحليل التباين حيث تبين وجود اختلاف معنوي بين العدالة التوزيعية الامتلاكية للأراضي الزراعية في عام ١٩٦١ عن نظيرتها في عام ١٩٥٠ وهذا الاختلاف معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠,٠١ وهذا يبرز الأثر الواضح لتطبيق قوانين الإصلاح الزراعي .

ويتضح من احتساب معامل الاختلاف لنسب جيني للمحافظات في كل سنة من السنوات ١٩٣٩ و ١٩٥٠ و ١٩٦١ أن هناك فرق كبير في درجة تباينها أو تشتتها وهذا يعني اختلاف أى تباين العدالة الامتلاكية للأراضي الزراعية فيما بين المحافظات المصرية في عام ١٩٣٩ عنه في عام ١٩٥٠ وكذلك في عام ١٩٦١ . ويلاحظ أن معامل الاختلاف لنسب جيني للمحافظات المصرية يتجه نحو الانخفاض في عام ١٩٦١ إذ بلغ حوالى ٢٨,٣٪ عما كان في عام ١٩٣٩ حيث كان يبلغ ٤٥,٨٪ ويعزى ذلك بطبيعة الحال إلى تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي .

وتفاوتت المحافظات من حيث مدى تحقيق العدالة الامتلاكية فيما بينها أى من حيث مقدار الزيادة التي طرأت في عدالة التوزيع الامتلاكية للأراضي الزراعية فيما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٦١ فتحتل محافظة كفر الشيخ المرتبة الأولى بينما تحتل محافظة المنوفية المرتبة الأخيرة . ويعزى ذلك التفاوت إلى اختلاف المحافظات من حيث مدى سوء توزيع الملكية الزراعية وعدم العدالة التوزيعية للأراضي على السكان قبل تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي

ويبلغ اجمالى الرقعة الأرضية الزراعية الموزعة والزائدة عن السقوف الامتلاكية التى حددتها قوانين الاصلاح الزراعى المتعاقبة والتى تم توزيعها وهى تمثل حوالى ٧٩٪ من اجمالى الرقعة الموزعة خلال نفس الفترة البالغ حوالى ١,٠٤٦ مليون فدان ويمثل الجزء الباقى أراضى الهيئات والمؤسسات وأراضى طرح النهر . ويبلغ اجمالى عدد الأسر المستفيدة حوالى ٣٤٩ ألف أسرة . ويلاحظ أن محافظة البحيرة تحتل المرتبة الأولى من حيث رقعة الأراضى الزراعية الموزعة إذ تحتل الرقعة الموزعة بها حوالى ٢٣٪ من اجمالى الرقعة الموزعة كما يمثل عدد الأسر المستفيدة بها حوالى ١٩٪ من اجمالى عدد الأسر المستفيدة بالجمهورية .